AR

ICANN81 | اجتماع AGM - مناقشات GAC حول قضايا WHOIS وبيانات التسجيل
الاثنين، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 - من الساعة 13:15 إلى الساعة 14:30 بعد الظهر بتوقيت تركيا

جوليا تشارڤولين: أهلا ومرحبا بكم في جلسة مناقشات GAC حول قضايا WHOIS ضمن سياسة حماية البيانات. اسمي جوليا شارفولين من فريق دعم GAC. يُرجى العلم بأنه يجري تسجيل هذه الجلسة وأنها تخضع لمعايير السلوك المتوقعة في ICANN وسياسة ICANN لمناهضة التحرش.

خلال هذه الجلسة، لن تتم قراءة الأسئلة أو التعليقات بصوت عال أثناء هذه الجلسة ما لم تُقدم في حيز الدردشة. وستشمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة اللغات الست للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اللغة البرتغالية. إذا أردتم التحدث أثناء الجلسة فارفعوا أيديكم في غرفة Zoom. ويُرجى من المتحدثين ذكر أسمائهم واللغة التي سيتحدثون بها إذا كانت لغة أخرى غير الإنجليزية. وتذكروا أيضاً أن تتحدثوا بسرعة معقولة. للتذكير فقط، الطاولات المزودة بالميكروفونات محجوزة لأعضاء GAC والمراقبين والضيوف المحاضرين.

سأعطي الكلمة الآن لنيكو كاباييرو، فليتفضل.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا يا جوليا. أهلًا بعودتكم جميعًا. أتمنى أن تكونوا قد قضيتُم صباحًا رائعًا. آمل أن تكونوا قد استمتعتم بالقهوة التركية والمعالم السياحية وأنه كان لديكم الوقت الكافي للتجول في مدينة إسطنبول الجميلة.

سأقدم لكم لمحة عامة عن جلستي الظهيرة والمساء اللتين ستعقدان اليوم. ستستمر هذه الجلسة لمدة 75 دقيقة. هذا حتى الساعة 2:30 بعد الظهر وعندئذ سنحظى باستراحة قصيرة لتناول القهوة. سنواصل اجتماع GAC مع CPH. ستستغرق هذه الجلسة 60 دقيقة. ثم سنأخذ استراحة أخرى لنبدأ بعدها جلسة صياغة البيان الأول لمراجعته مراجعة عامة وللتعرف بشكل أو بآخر على ما سيحدث في ما تبقى من الأسبوع.

واسمحوا لي أن أرحب الآن بـ غابي أندروز من. وهو الرئيس المشارك في مجموعة عمل السلامة العامة ويعمل لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي FBI. اسمحوا لي أيضًا أن أرحب بأوين فليتشر (هل أوين هنا؟ نعم) من وزارة التجارة الأمريكية، NTIA، ولورين كابين من لجنة

ملاحظة :ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد .فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية .وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ .كسجل رسمي

التجارة الفيدرالية الأمريكية، وميلينا سترونجي (آمل أنني نطقت اسم العائلة بشكل صحيح) من المفوضية الأوروبية. مرحبًا بالجميع.

وبلا مقدمات، اسمحوا لي أن أعطي الكلمة للورين كابين، التي ستعطينا بعض المعلومات الأساسية عن WHOIS وحماية البيانات. الكلمة لك يا لورين.

لورين كابين: مرحباً جميعاً. جلسة ما بعد الغداء. آمل أن نحافظ على النشاط والحيوية حتى لا ندخل في حالة من فتور ما بعد الغداء. أنا لورين كابين، وأتحدث بصفتي عضواً في مجموعة عمل السلامة العامة.

وما ترونه أمامكم هو مجرد خارطة طريق مصغرة لجلسة اليوم. سنقدم لكم بعض المعلومات الأساسية عن WHOIS وحماية البيانات. الكثيرون منكم يعرفون هذه المعلومات، لكنني متأكدة أن هناك أيضاً أشخاصاً جددا في القاعة، ولذا فإننا دائماً ما نقدم بعض المعلومات الأساسية حتى نكون جميعاً على نفس الخط فيما يتعلق بماهية هذه البيانات وسبب أهميتها.

ثم سنناقش بعد ذلك طلبات الكشف عن بيانات التسجيل العاجلة. ونحن نسعى لضمان حصولكم على فرصة لطرح أسئلتكم، ليس فقط في نهاية الجلسة التي تنتهي بغتة في بعض الأحيان، بل أثناء الجلسة أيضا. لذلك سيكون علينا أن نوازن بين منحكم فرصة لطرح تلك الأسئلة مع الحفاظ على مسارنا حتى ننجز كل شيء.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى RDRS. وهو اختصار لخدمة طلب بيانات التسجيل. هذا هو البرنامج التجريبي المعمول به حاليًا والذي يقدم لنا بيانات عندما نطلب بيانات تسجيل اسم النطاق من خلال هذا النظام المحدد.

وسننتقل إلى اعتماد خدمات الخصوصية بالوكالة. وهذه بعض التوصيات التي تم تعليقها لفترة من الوقت والتي يتم النظر فيها الآن مجدداً لمعرفة ما إذا كانت لا تزال مجدية وملائمة للوضع الحالي.

وسننتقل بعد ذلك إلى دقة بيانات التسجيل، وهو مسار عمل آخر تم إيقافه مؤقتًا.

وفي النهاية سنصل إلى شيء مهم جدًا بالنسبة لنا جميعًا وهو اعتبارات البيان الختامي. وبهذا سنبدأ مباشرةً.

إذن، WHOIS وحماية البيانات. ما هذا ولماذا هو مهم؟ لطالما كانت بيانات تسجيل اسم النطاق، والتي يُشار إليها أحيانًا باسم WHOIS، أي من هو الشخص أو الكيان المسؤول عن هذا النطاق، موضوعًا يهمّ GAC على مرّ الزمن. في الواقع، وبالعودة إلى عام 2007، وضعت GAC بعض المبادئ التي لا تزال سارية المفعول غالبا، لماهية هذه الخدمات وسبب أهميتها. وحتى في عام 2017، أي بعد مرور 10 سنوات من ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية الحكومية أن هذا الأمر لم يكن مجرد شيء كان مهمًا في الماضي. بل لا يزال أمرا مهمًا. فهو لا يزال يعكس قضايا السياسة العامة المهمة، ويقر أيضًا بأن هذه البيانات تُستخدم في عدد من الأنشطة المشروعة، بما في ذلك مساعدة سلطات إنفاذ القانون في تحقيقاتها وفي إنفاذ قوانينها الوطنية والدولية.

وأشير هنا إلى أن ذلك يشمل قوانين الخصوصية. لا يقتصر الأمر على النيل من الأشرار والشريرات الذين يحاولون سرقة أموالك فحسب، بل يساعد السلطات أيضًا على إنفاذ قوانين الخصوصية عندما يقوم بعض الأطراف بجمع معلوماتك الشخصية بطريقة غير مشروعة. وبالتالي فهي تساعد على مكافحة إساءة استخدام نظام الإنترنت.

كما أنها تساعد القطاع الخاص. لدى الشركات والمؤسسات الأخرى مصلحة في مكافحة الاحتيال وحماية مصالح العامة. ويتجلى ذلك بشكل واضح عندما يحاول الأشرار والشريرات انتحال شخصية الشركات ليوهموك بأنك تتعامل مع شركة شرعية وأنت في الحقيقة تتعامل مع محتال.

كما أن مصالح الملكية الفكرية تدخل في الاعتبار أيضاً. إن من مصالح أصحاب الملكية الفكرية التأكد من عدم التعدي على حقوقهم. ولذلك فهم بحاجة إلى هذه المعلومات أيضاً.

وأخيراً، تحدثنا عن الحكومة، وتحدثنا عن قطاع الأعمال، ولكن ماذا عن باقي الناس؟ ماذا عني وعنك؟ أي المستخدمين النهائيين؟ من المهم جداً أن نعرف أنه بإمكاننا الحصول على بعض المعلومات - في الظروف المناسبة - إذا كان بإمكاننا تقديم طلب شرعي لمعرفة من نتعامل معه عند قيامنا بأنشطة على الإنترنت.

إذن هذه كلها استخدامات لاتزال قائمة عندما نفكر في كيفية تحقيق التوازن بين مصالح الوصول إلى هذه المعلومات وحماية الخصوصية، مع مراعاة الامتثال لقوانين حماية البيانات.

ولذلك فقد أوصت GAC بأن أي نظام يتم إنشاؤه للوصول إلى هذه المعلومات، يجب أن يكون نظامًا يسهل هذه الأنشطة المشروعة، ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة بسرعة لأغراض الأمن والاستقرار. الأمن والاستقرار عبارة نستخدمها كثيرًا في فضاء ICANN لأن هذا مفهوم

أساسي منصوص عليه في لوائح ICANN الداخلية. ولهذا نريد أن نبقي هذه المعلومات متاحة بسرعة لأغراض الأمن والاستقرار وللمنظمات الأخرى أيضاً. لهذا نريد أن نبقيها في متناول الجمهور كذلك لضمان مكافحة الاحتيال، والسلوكيات المخادعة، وكل الأشياء الأخرى التي ينبغي أن نهتم بها لنبقى آمنين على الإنترنت.

الشريحة التالية، من فضلك. هذه إحدى شرائح التسلسل الزمني الرائعة. وأنا أرى هذه الشريحة في كل مرة أتحدث فيها عن بيانات تسجيل أسماء النطاقات، ويبدو أنها تمتلئ أكثر فأكثر كل مرة. لكن دعوني أركز انتباهكم على النقاط المكتوبة باللون الأحمر.

وللتذكير فقط، فإننا بدأنا في مايو/أيار 2018. ونحن بالطبع في عام 2024. يمكنكم أن تلقوا نظرة وتلاحظوا أن فريق تحديد نطاق دقة البيانات أوقف مؤقتاً لمدة ستة أشهر. ولهذا السبب فهو مكتوب باللون الأحمر.

تهدف خدمة طلب بيانات التسجيل، التي تقع في السطر الثالث نحو اليمين قليلاً، إلى الاستمرار لمدة تصل إلى عامين. بدأ ذلك العام الماضي. أعتقد أننا سنبلغ الذكرى السنوية في شهر يناير/كانون الثاني، وقد يستمر ذلك لمدة تصل إلى عامين.

سترون أيضًا باللون الأحمر في المنتصف مباشرةً (يرمز له بالساندويتش الصغير) عمل وكيل الخصوصية. وقد نتج عن العمل بالنيابة عن الخصوصية توصيات إجماعية، لكن تلك التوصيات توقفت مؤقتًا مع بدء تطبيق قانون الخصوصية في الاتحاد الأوروبي. وهم الآن يلقون نظرة على تلك التوصيات لمعرفة ما إذا كانت لا تزال مناسبة للأغراض المنشودة.

ستلاحظون في الأخير أن هناك عموداً فارغاً لنظام الوصول النهائي. والسبب في ذلك هو أننا لا نزال جميعًا منخرطين في هذا العمل للوصول إلى تلك الأهداف.

الشريحة التالية، من فضلك. والآن سأسلم المشعل لزميلتي ميلينا للتحدث عن طلبات الإفصاح عن بيانات التسجيل العاجلة.

ميلينا سترونجي: شكرًا لك، لورين. أنا ميلينا سترونجي من المفوضية الأوروبية. يسعدني جداً أن أتمكن أخيراً من الحضور شخصياً إلى هذا الاجتماع. سأتحدث هنا عن مسألة الطلبات العاجلة التي كانت متوقفة منذ عام ونصف، تقريبًا خلال الصيف الماضي. للتذكير فقط، ما هي الطلبات العاجلة؟ الطلبات

العاجلة في الأساس هي طلبات الكشف عن بيانات تسجيل اسم النطاق غير العام في الظروف التي تشكل تهديدًا وشيكًا للحياة أو إصابة جسدية خطيرة أو بنية تحتية حرجة أو استغلال الأطفال.

كانت الطلبات العاجلة جزءًا من توصيات سياسة المرحلة الأولى من برنامج تطوير الأداء التي وافق عليها مجلس الإدارة، وتحديدًا التوصية 18. وكما تتذكرون، فقد قدمت GAC مساهمات في عدة مراحل من هذه العملية، بما في ذلك تعليقاتنا العامة، في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2022.

وأخيراً، تم نشر سياسة توافق بيانات التسجيل التي يجب تنفيذها بحلول أغسطس/آب 2025، ولكنها نشرت دون القسم الخاص بالطلبات العاجلة. والسبب في عدم إدراج الطلبات العاجلة هو أننا لم نتمكن من الاتفاق على الجدول الزمني المناسب للرد على مثل هذه الطلبات. وقد أيدنا نحن بصفتنا GAC أن مهلة 24 ساعة للرد على مثل هذه الطلبات مناسبة للغرض، بينما اقترحت الأطراف المتعاقدة تمديد هذه المهلة ليومي عمل مع إضافة يوم عمل واحد في حالات الطلبات المعقدة أو المتعددة.

سأقوم الآن باستعراض الجدول الزمني بإيجاز أيضاً. وفي رسالة إلى GAC، خلص مجلس إدارة ICANN إلى ضرورة مراجعة التوصية بناء على طلب عاجل، وأن التشاور مع GNSO مطلوب. وفي مؤتمر ICANN 79 في سان خوان، أصدرنا في بياننا بعض النصائح إلى مجلس إدارة ICANN، ونصحنا بأن يتصرف على وجه السرعة لتأسيس عملية واضحة وجدول زمني لتقديم سياسة خاصة بالطلبات العاجلة، وذلك للاستجابة لمصالح السلامة العامة الحيوية المتعلقة بهذه الطلبات.

الشريحة التالية، من فضلك. ثم سعى مجلس إدارة ICANN بعد ذلك إلى الحصول على مدخلات مجلس GNSO بخصوص الخطوات التالية التي ينبغي أن تتخذ، وكرد على بيان GAC في سان خوان *رنين الهاتف* ... ربما يكون هذا اتصالاً عاجلاً، وربما يكون هذا طلبًا عاجلاً ويجب أن يرد أحد ما على الفور. إذن، نعم، حسنًا، لم يرد مجلس إدارة ICANN على مشورة GAC من حيث الجوهر ولكنه قرر إرجاء اتخاذ إجراء بشأن المشورة، مشيرًا إلى أنه يخطط لمناقشة الخطوات المقبلة مع مجلس GNSO. ثم تحدث مجلس إدارة ICANN في رسالة إلى مجلس GNSO عن الوضع، وهو وضع غير مسبوق، لأننا نتحدث عن توصية معتمدة وبالتالي يجب تنفيذها. وقد ظهرت هذه الإشكالية قبل التنفيذ.

ومن بين أمور أخرى، أشار مجلس إدارة ICANN إلى أنه يوافق بشكل عام على أن الطلب العاجل هو مسألة تحتاج إلى معالجة عاجلة. وذكر التقرير أن الجدول الزمني يجب أن يحدد بالدقائق أو الساعات بدلاً من الأيام.

وأثار المجلس مسألة المصادقة أيضًا، خاصةً أنه يجب تحديد هوية طالبي البيانات، مؤكدًا أن نظام المصادقة عبر الحدود هذا غير متاح لدى ICANN حاليًا ولا يمكن إنشاؤه دون مساعدة جهات إنفاذ القانون والحكومات.

وهو أمر وضعناه في الاعتبار بصفتنا GAC لأننا أردنا المساعدة حقًا ... وفي مشورتنا الثانية التي قدمناها في كيغالي في يونيو/حزيران من عام 2024، وأكدنا مجددًا على الحاجة إلى وضع عملية واضحة وجدول زمني للطلبات العاجلة. وقلنا أيضًا أننا على استعداد للمساهمة في عمل GNSO فيما يتعلق بالحلول الممكنة للمصادقة على مقدمي الطلبات من خلال عمل مجموعة عمل السلامة العامة، PWSG.

الشريحة التالية، من فضلك. وقد رد مجلس منظمة GNSO على مجلس إدارة ICANN في أغسطس/آب 2024 بأن الاجتماع يجب أن يتم بين مجلس إدارة ICANN ومنظمة GNSO وممثلي GAC وPSWG. ومن ثم قرر مجلس إدارة ICANN استجابةً لمشورتنا المتابعة لمشورة كيغالي، تأجيل اتخاذ إجراء مرة أخرى حول هذا الموضوع، مع الإشارة مرة أخرى إلى مكتب GNSO وأن المناقشة يجب أن تتم. فهذا الأمر مستمر منذ فترة طويلة، كما ترون.

وبعد ذلك - وكأحدث تطور - في أكتوبر/تشرين الأول 2024، اقترحنا، نحن GAC، على مجلس إدارة ICANN، أن يسير العمل في مسارين متوازيين. فمن ناحية أولى، يمكننا استكشاف الآليات الممكنة للمصادقة على مقدمي طلبات إنفاذ القانون (يمكن أن نبدأ بمقدمي طلبات إنفاذ القانون أولاً على الأقل ثم نرى كيف يمكن توسيع نطاق ذلك)، ثم نحدد بعد ذلك، مع فرضية وجود آلية مصادقة، الجدول الزمني المناسب للاستجابة للطلبات العاجلة حتى نتمكن من التقدم إلى الأمام.

ونأمل أن نناقش هذا الاقتراح قبل ICANN 81. لقد أجرينا مكالمة ثلاثية في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني 2024 مع مجلس إدارة ICANN ومجلس GNSO. وقد أكد مجلس إدارة ICANN، خلال هذه المكالمة، أنه منفتح على النظر في مقترحنا المتعلق بوجود مسارين متوازيين للعمل، ومن المتوقع أن ينظر في مقترحنا بشكل أوسع. وأيضًا من المتوقع أن يناقش GNSO اقتراحنا خلال ICANN 81.

الشريحة التالية، من فضلك. إذن الخطوات التالية. وكما قلت، نحن نرى مسارين من العمل يمكن أن يسيرا بالتوازي، أحدهما سياسي والآخر تقني. وفيما يتعلق بالمسار السياسي، نحن بحاجة إلى استئناف عمل المرحلة الأولى من EPDP 1 وفريق مراجعة التنفيذ IRT في أقرب وقت ممكن. ومرة أخرى، وللتذكير فقط، فإن هذه سياسة اعتُمدت بالفعل، وقد تأخر هذا الموضوع لفترة طويلة. ومثلما شرحنا في مقترحنا الخاص بـ GAC، فإن استئناف العمل على IRT لا يعتمد على العمل على المصادقة، وبالتالي يمكن أن يعمل هذان المساران بالتوازي. علاوةً على ذلك، فإن تحديد جدول زمني للرد على الطلبات العاجلة يقع في نطاق عمل فريق IRT، وتوجد خبرة كبيرة داخل هذا الفريق لأنه عمل في هذا المجال لسنوات، ولذلك ينبغي أن يكون قادرًا على التوصل إلى حل سريع.

وفيما يتعلق بمسار المصادقة، وعند البحث في آليات المصادقة على مقدمي طلبات إنفاذ القانون، كما قلت، فإن GAC تبحث عن حلول للمساعدة من خلال فريق PSWG الذي يقوم ببعض الأعمال بالفعل من هذا الجانب. والواقع أنه كانت لدينا ورشة عمل لإنفاذ القانون خلال ICANN 81 يوم السبت 9 نوفمبر/تشرين الثاني، والتي شارك فيها الإنتربول كذلك... واليوروبول بالطبع. شكراً لك يا غابرييل. وقد خصص غابرييل من مكتب FBI موارد للمساعدة في هذا العمل، وشرح بطريقة مثيرة للاهتمام أن هناك الكثير من آليات المصادقة المتاحة حاليًا والتي يمكننا استخدامها والاستفادة منها، والتي ستقلل بالطبع من التكاليف، وستجعل الأمور أكثر كفاءة. وقد ناقشنا فكرة وجود مجموعة دراسة فنية مركزة كآلية مفيدة للغاية لدفع عجلة المناقشة إلى الأمام ونأمل أن نجد حلاً لمسألة المصادقة.

سأتوقف هنا قليلاً لأرى ما إذا كانت هناك أي أسئلة. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا. شكراً لكِ يا لورين على المقدمة، وشكراً لكِ يا ميلينا على إطلاعنا على آخر التطورات.

اسمحوا لي الآن أن أفتح المجال للأسئلة أو التعليقات حول هذا الموضوع. يرجى التركيز على WHOIS فيما يتعلق بحماية البيانات والطلبات العاجلة. سنواصل الحديث بالطبع عن خدمات RDRS وخدمات الوكيل والاعتماد وبيانات التسجيل وغيرها من الأمور. ولكن اسمحوا لي الآن

أن أفتح المجال لمناقشة هاتين النقطتين المحددتين للغاية، WHOIS في حماية البيانات والكشف عن بيانات التسجيل. هل توجد معنا المفوضية الأوروبية؟ تفضلي يا جيما.

جيما كارولليلو: شكرًا جزيلاً لك، نيكولاس. معكم جيما كارولليلو من المفوضية الأوروبية. أولاً، هناك تعليقان سريعان. أعتقد أن [غير مسموع] أخذ الموقف الصحيح من الموضوع. بادئ ذي بدء، أعتقد أنني استمعت عدة مرات إلى لورين وهي تقدم WHOIS، ولكن لا يكفي ذلك أبدًا. واضح جدًا. شكراً جزيلاً لك على العمل معنا في هذه المسألة الفنية بأسلوب واضح جداً. وأنا أهنئ غابرييل والزملاء من مكتب التحقيقات الفيدرالي على تنظيم ورشة العمل يوم السبت. نحن نسمع فقط ردود فعل إيجابية. وأعتقد أنه، بالإضافة إلى حقيقة أن هذا الأمر يتقدم بشكل جيد، فإنه يُظهر أيضًا مدى سرعة اجتماع PSWG والأطراف المعنية وكانت هناك أجزاء أخرى من مجتمع ICANN المشاركة في ورشة العمل لاتخاذ إجراءات، وهذه علامة جيدة.

وفيما يتعلق بموضوع الطلبات العاجلة، يقلقنا أن GAC قد أصدرت مشورتين ولا نرى أي متابعة لهما. إذن نحن قلقون لأن الموضوع ذو أهمية، ونحن قلقون لأننا لا نرى متابعة للمشورة. هذا بالطبع من صلاحيات مجلس الإدارة من حيث التصرف بناءً على المشورة، ولكن الاستمرار في تأجيل اتخاذ إجراء بشأنها ليس مؤشرًا جيدًا بالنسبة لـ GAC. نعتقد أننا أظهرنا الكثير من الانفتاح والرغبة في المشاركة من جانب GAC. أعتقد أن العديد من زملائنا في GAC كانوا حاضرين في المكالمة الثلاثية مع GNSO، والتي تمت الدعوة إليها دون سابق إنذار، من الجمعة إلى الاثنين، بغض النظر عن المنطقة الزمنية. وقد حضر الزملاء بشكل جماعي بالتعبير الفرنسي. كان هناك قدر كبير من المشاركة، وما زلنا نرى أن GAC تقترح طرقًا/مسارات للمضي قدمًا وتطرح حلولاً على طاولة الحوار، ولكن لا يزال هذا الأمر مؤجلاً.

ومن وجهة نظرنا، فإن مجرد عدم العمل بالمشورة هو مما يتعين علينا مناقشته مع مجلس الإدارة عندما نجتمع معهم. هذا ليست مؤشرا جيدا. ونأمل فعلاً أن تقوم منظمة GNSO ومجلس الإدارة الذين أبدوا إنفتاحهم على المقترح المقدم من GAC أن يستمروا في هذا النهج، وأن نتمكن من السير إلى الأمام حتى لا نجد أنفسنا في ICANN 85 ونحن لا نزال نناقش المشورة المتعلقة بالطلبات العاجلة لأن ذلك لن يكون مثمراً أو فعالاً. وشكراً لك يا نيكو.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلاً لك ممثل المفوضية الأوروبية. فعلًا. كما تعلمون، سيكون من السيء للغاية أن نصل إلى ICANN 85 ونحن لازلنا نناقش نفس المشكلة. شكرًا جزيلًا على مداخلتك.

التالي هو ممثل الهند.

تي سانتوش: شكرًا سيادة الرئيس. إن للطلب العاجل للإفصاح عن بيانات التسجيل تاريخاً طويلاً. فقد بدأ منذ 2018. وتفضلوا بتصويبي. ثم نوقشت بعد ذلك مرحلة ما بعد EPDP وSSAD. ثم اقتُرح بعد ذلك بند جدولة الأعمال بعد SSAD، وهكذا. لذا، نعم، تم اقتراح RDRS.

والآن، ما هو الفرق بين الطلب العاجل وRDRS؟ هل سيتناول الطلب العاجل كلاً من نطاقات gTLD وكذلك نطاقات ccTLD؟ شكرًا.

لورين كابين: هل يمكننا العودة إلى الشريحة الخاصة بالجدول الزمني؟ أريد أن أتأكد من أنني فهمت سؤالك. هل يمكنك أن تكرر لي السؤال مرة أخرى حتى أجيب عليه بدقة؟ ما الفرق بين...

تي سانتوش: نعم، ما الفرق بين الإفصاح العاجل عن بيانات التسجيل وRDRS؟ وكما نفهم جميعًا فإن RDRS هو للإفصاح عن gTLD. سؤالي هو ما إذا كانت الطلبات العاجلة الواردة في جدول الأعمال الذي نناقشه حالياً تنص على تقديم طلبات عاجلة على كل من نطاقات gTLD وكذلك نطاقات ccTLD، وشكراً لكم.

لورين كابين: حسناً، أعتقد أن هناك بعض الأسئلة. دعوني أبدأ بالسؤال المتعلق بنطاقات ccTLD. وتتعلق الطلبات العاجلة بتنفيذ المرحلة الأولى فقط من عملية وضع السياسات المعجلة (للمفارقة). وهي ليست جزءًا من نظام RDRS، وتتعلق فقط بهذا التنفيذ في المرحلة الأولى.

أما فيما يتعلق بنطاقات ccTLD، فالأمر لا يتعلق بنطاقات ccTLD أيضًا لأن هذه ليست كيانات مشمولة بعملية تطوير سياسة بيانات التسجيل. هذه موجودة بشكل مستقل إلى حد ما. هل يجيب هذا على أسئلتك؟

جيد. تفضل.

ميلينا سترونجي: لعله من المفيد أن أذكركم بسرعة بمراحل تطوير السياسات المختلفة التي مررنا بها، فقد مررنا بالمرحلة الأولى من برنامج EPDP التي أثمرت مسودة سياسة بيانات التسجيل. لذلك تم اعتماد هذه التوصيات، في المرحلة الأولى من برنامج EPDP. والمرحلة الثانية تتعلق بـ SSAD، النظام الموحد للوصول والإفصاح، حيث لم يتم اعتماد التوصيات، حتى لو تم الاتفاق عليها، في الواقع لم يتم اعتمادها من قبل المجلس. إن RDRS في الأساس عبارة عن برنامج تجريبي. سيقدم جابرييل أيضًا تحديثًا حول نظام RDRS. ولذلك فقد بدأنا في البحث فيما إذا كان بإمكاننا الحصول على تعليقات لمواصلة العمل على SSAD. وكانت لدينا بعد ذلك مرحلة منفصلة 2A حول قضية البيانات القانونية مقابل البيانات الطبيعية. إذن كانت هذه ثلاث مراحل متميزة.

نيكولاس كاباليرو: شكراً جزيلاً لك يا ممثل الهند على السؤال، وشكراً لكِ يا ميلينا ولورين على الإجابات.

لضيق الوقت وبمناسبة حديثنا عن RDRS، يسرني أن أعطي الكلمة لغابرييل أندروز من مكتب FBI. غابرييل؟

غابرييل أندروز: شكرًا يا نيكو. مرحبًا. معكم غابرييل للتسجيل، أتحدث بصفتي رئيساً مشاركاً في مجموعة عمل السلامة العامة. والآن دعونا نتحدث عن نظام RDRS. وكما ذُكر للتو، فإن نظام RDRS نظام تجريبي يمكن لأي شخص في العالم استخدامه لطلب الوصول إلى معلومات حول تسجيلات أسماء النطاقات. وهو مما قد يُستفاد منه في تطوير SSAD في المستقبل.

الشريحة التالية. عندما نتحدث عن ضرورة وجود نظام RDRS، فيمكنكم أن تروا على اليسار بيانات منقحة. وإذا كنتم تستخدمون الأدوات المتاحة للجمهور، فإن هذه هي المعلومات التي من

المتوقع أن تروا المزيد منها اليوم في عالم ما بعد اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR. وإذا استخدمتم RDRS، فإنكم قد تحصلون على معلومات أشبه بما هو موضح على اليمين، بحيث يمكنكم الاطلاع على أرقام الهواتف ومعلومات الاتصال المرتبطة بتسجيل النطاق. حسنًا، هذا يجيب على سؤال "لماذا يمكن أن يرغب شخص ما في استخدام هذه الأداة؟".

ثانياً، نحن جزء من اللجنة الدائمة التي شكلتها ICANN لاستخلاص الدروس المستفادة من تجربة RDRS. ويمكنكم الاطلاع على المهام التي أُسندت إلى اللجنة الدائمة هنا، لكن، عموماً، يتعين علينا تحديد التوجهات المتعلقة بالبيانات التي ينتجها هذا البرنامج التجريبي لـ RDRS. سنقترح تحديثات محتملة عليه أو على كيفية الترويج له، كما سنستخلص دروسًا من شأنها أن تساعد في تطويره مستقبلاً.

الشريحة التالية. ويمكنكم أن تروا هنا رسمًا بيانيًا قمت بإنشائه باستخدام بيانات ICANN التي تنشرها شهريًا حول نظام RDRS. لقد حاولت إعداد هذا وسنتطرق إليه بالتفصيل لإظهار تدفق الطلبات [و]، من اليسار، العدد الإجمالي بعد عام واحد من إدخال 18000 نطاق في نظام RDRS، بالإضافة إلى كيفية فرزها وصولاً إلى نتيجتها النهائية. إذا كان هناك أي أخطاء، فهي أخطائي. لقد قمت بالكثير من النسخ واللصق.

الشريحة التالية. من أولى النتائج المستخلصة هي أننا شهدنا في السنة الأولى إدخال 18,000 نطاق في نظام RDRS مما أدى إلى تقديم حوالي 2,000 طلب. وكان من بين هذه الطلبات 300 طلب من جهات إنفاذ القانون. وهذا، بالنسبة لي، هو مما أردت تسليط الضوء عليه باعتباره مؤشراً على تحديات الوعي عند المستخدمين النهائيين رغم مرور عام كامل. وأقول هذا لأنني عندما ذهبت إلى كبير مسؤولي المعلومات في وكالة إنفاذ القانون التي أعمل فيها وطلبت منه إجراء استطلاع لآخر 90 يومًا لمعرفة عدد زيارات موظفينا لأدوات WHOIS القديمة (واخترت ثلاثة منها فقط أعرف أن زملائي يستخدمونها)، فوجدنا أن هناك أكثر من 35000 عملية بحث من قبل حوالي 1000 مستخدم في وكالتي فقط في آخر 90 يومًا فقط، وهو ما يعادل 100 ضعف عدد الطلبات التي تم تلقيها من جهات إنفاذ القانون أو التي قدمتها جهات إنفاذ القانون خلال العام الأول من نظام البحث عن البيانات والمعلومات الرقمية.

ولهذا السبب، إذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، فإن إحدى التوصيات في بيان سان خوان كانت تتمثل في تسليط الضوء على فرصة استخدام أدوات WHOIS القديمة والبيانات التي يتم إرسالها

عبر استعلام WHOIS لتثقيف الناس حول وجود نظام RDRS. وسيكون من المفيد حقًا ومما يزيد من الوعي أن تُخبر بأن البيانات محجوبة، وأن يتم إخبارك أيضًا بوجود نظام RDRS الذي يمكنك استخدامه لطلب الوصول إلى تلك البيانات.

وقد تلقينا مؤخراً رسالة مفادها أنه قد يكون من المفيد أن تستكشف GAC هذا الخيار مع مجلس GNSO. هذه رسالة من مجلس الإدارة تعود إلى شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

الشريحة التالية. والآن فلنتحدث عن ما نراه في مقاييس نظام RDRS. نرى أن هناك حوالي 6,000 مستخدم (6,500)، دخلوا 18,000 نطاق. وخلال هذه الحالات، كان نظام RDRS قادرًا على السماح بمرور الطلب حوالي 5000 مرة. ومن بين تلك المرات الـ 5000، تم تقديم 2000 طلب، ومن ثم كانت هناك نتائج مختلفة. ولكنني أعتقد أنه من المهم أن ننظر إلى -- حسناً، إذا كان تم تقديم 18000 اسماً، فلماذا إذن لم يكن هناك سوى 2000 طلب فقط؟

الشريحة التالية. نلاحظ أن حوالي ثلث الحالات تقريبًا، كانت فيه نطاقات TLD، وهي نطاقات المستوى الأعلى، المرتبطة بالنطاق الذي تم إدخاله وهو النطاق الذي لا ينطبق على نظام RDRS في الوقت الحالي. ربما كان العديد من هذه النطاقات نطاقات المستوى الأعلى للبلدان. وقد يشير هذا إلى أنه سيكون هناك إقبال عليها من قبل مقدمي الطلبات. وإذا تمكنا من تمكين المشاركة الطوعية من قبل مشغلي نطاقات ccTLD، فقد يؤدي ذلك إلى جعل هذه الأداة أكثر فائدة لمقدمي الطلبات. وبالمثل، لاحظنا، في حوالي ثلث الحالات تقريبًا، أن النطاقات التي تم إدخالها كانت لمقدمي الطلبات أو أمناء السجلات الذين لم يشاركوا في البرنامج التجريبي لـ RDRS. ومن الواضح أن هذه الأداة ستكون أكثر فائدة إذا كانت هناك مشاركة كاملة من جميع أمناء السجلات.

الشريحة التالية. وأخيراً، أريد أن أشير إلى أنه لم يتم تقديم طلب في حوالي 60% من الحالات التي كان من الممكن فيها تقديم طلب. ومن الصعب شرح السبب. نحن لا نعرف السبب الحقيقي وراء ذلك، ولكننا نعلم أن بعض الملاحظات التي قدمناها من منظور إنفاذ القانون والسلامة العامة تشير إلى أن النموذج الذي يضعه نظام RDRS أمام مقدم الطلب غير متقن. هذا لا يصب في صالح المترجمين. معذرةً. فهو يحتوي على احتكاك، وكان الهدف من بعض الملاحظات هو تخفيف هذا الاحتكاك وتسهيل الأمر على مقدمي الطلبات لإكمال الطلب بشكل كامل حتى يتم توجيهه إلى أمناء السجل الذين سيستجيبون له.

والشريحة التالية. النقطة الهامة الأخيرة. قد يعتقد البعض أنه من المفيد إذن النظر في وجهة نظر مقدم الطلب من البداية، وصولاً إلى الطلبات الناجحة لمعرفة عدد الطلبات التي تنجح في النهاية، بحيث يكشف بعدها أمين السجل عن معلومات هذا التسجيل لمقدم الطلب. وإذا أجرينا عملية حسابية، فمن بين حوالي 18000 نطاق تم إدخالها، ومن بين 5000 نطاق كان من الممكن أن تقدم بسببها طلبا- قُدمت طلبات في 2000 فقط منها، ولم يوافق إلا على حوالي 450 منها فقط، وهذا يعني أن معدل الكشف عن المعلومات يبلغ حوالي 3% فقط. وهذا لا يعني أن لكل طلب ما يبرره. قد يكون العديد من حالات الرفض سليماً تماماً. إذن نحن لا نحكم على ذلك.

أعتقد أن الدروس الأكثر أهمية موجودة على الجانب الأيسر من هذا الرسم البياني والتي تتعلق بوجود مجموعات كبيرة من الطلبات التي لا يمكن معالجتها حالياً والتي من المرجح أن تحسينها قد يجعل منها أداة أكثر فائدة.

الشريحة التالية. سأنتقل الآن إلى الحديث عن الخصوصية وبيانات الوكيل. وأضع دائرة حول هذه النقطة لأن هذا هو مكان وجود نظام RDRS. إذا كان أمين السجل يستخدم خدمة وكيل، فغالباً ما تكون استجابة RDRS أنّ هذه البيانات متاحة للعامة أصلاً، أي أنهم يشيرون إلى خدمة الوكيل الخاصة بهم كمسجّل بدلاً من الاشارة إلى الزبون الذي يستخدم خدمة الوكيل. كانت بعض الملاحظات الواردة من جهات إنفاذ القانون تقول بأنهم يطرحون هذه الأسئلة لأنهم قلقون بشأن الشخص الذي يبدأ تسجيل هذا النطاق، ولا يريدون أن يسمعوا ما يتعلق بخدمة الوكيل. وقد كانت هناك تعليقات متسقة من جهات إنفاذ القانون مفادها أن ذلك سيزيد من فائدة البرنامج إذا كان بإمكان أمناء السجل الذين يشاركون طواعية أن يستجيبوا طواعية أيضًا نيابة عن وكلائهم.

الشريحة التالية. لا أرى أين نحن على الشرائح. أرى صورتي على الكاميرا، ولكنني لا أرى الشرائح. سأفترض الآن أننا وصلنا إلى نقطة الوكيل. هل لدينا شرائح؟

رجل غير معروف: عذراً، نحن نواجه مشكلة تقنية صغيرة. ستعرض بعد قليل.

غابرييل أندروز: رائع، شكرًا. الشريحة التالية من فضلك. ممتاز. إذن، نتحدث عن الخصوصية واعتماد خدمات الوكيل، وسأركز بشكل أساسي على مسألة الوكيل في البداية. وعند النظر إلى هذه المعطيات،

تبين أنه عند وجود خدمة وكيل، يقوم أمين السجل بإدخال طرف ثالث بين الشخص الذي يقدم طلب النطاق وبيننا نحن أمناء السجلات. وستظهر هذه المعلومات غالبًا في حقل المسجل نفسه.

الشريحة التالية. هناك ... فقدنا الشرائح مرة أخرى. سأستمر في التحدث حفاظاً على الوقت. كان هناك تاريخ عمل في السياسة العامة حول الاعتماد المحتمل للكيانات الوكيلة في إطار ICANN، بنفس الطريقة التي يتم بها اعتماد السجلات وأمناء السجلات حاليًا. تم إنجاز العمل في 2016 لعقد اجتماع لتنفيذ السياسة المتعلقة باعتماد الوكلاء. وقد تم تعليق هذا العمل في عام 2018 عندما ظهرت مشكلات تتعلق بالقانون العام لحماية البيانات GDPR. وقد استؤنف هذا العمل هذا العام بعد تعليقه لسنوات. ومنذ انعقاد مؤتمر ICANN في كيغالي، بدأنا في إصلاح فريق IRT الخاص بـ PPSAI. نعتذر للمترجمين. يعني ذلك فريق مراجعة تنفيذ اعتماد الخصوصية وخدمة الوكيل. لقد بدأنا هذا العمل. وهو يراجع التقرير الأولي للسياسة الذي صدر في عام 2015، 2016 ويتطلع إلى تحديد التوصيات التي لا تزال صالحة اليوم.

وسأستمر في كلامي، نعم، إذا كانت لدينا شرائح. جيد. بالانتقال إلى الشريحة التالية بعد هذه، أعتقد أن هذا ما تناولته للتو (عظيم)، النقاط الرئيسية المرتبطة بهذا الأمر والتي نريد أن نتأكد من أن GAC تفهمها هي أنه، عندما يتعلق الأمر بخدمات الوكيل، مرة أخرى، فإنها منظمة أو كيان تجاري يتم إدراجه بين الشخص أو المنظمة - التي تقوم بتسجيل النطاق - وأمين السجل، مما يغير الطريقة التي يتم بها تقديم WHOIS في بيانات التسجيل. هذا يعني أن أمناء السجل يدرجون الكيان الوكيل كمسجّل، مما يعني أن هذه معلومات الكيان التي تظهر في البيانات وأن طالبي بيانات التسجيل أمثالي، الذين يحاولون الوصول إلى من قام بالتسجيل، لا يرون ذلك قاعدة. ويؤثر ذلك كثيرًا على خطوط العمل الأخرى وبشكل أكثر تحديدًا على كيفية عمل نظام RDRS حاليًا وربما على كيفية عمل SSAD في المستقبل.

حسناً، سأتوقف عند هذا الحد. أعتقد أن لدينا حصة أسئلة وأجوبة ثانية قبل أن ننتقل إلى أوين.

نيكولاس كاباليرو: صحيح. لذا دعوني أفتح المجال للأسئلة أو التعليقات في القاعة أو عبر الإنترنت. هل هناك أي سؤال أو تعليق؟ ويرجى منكم الاختصار للحفاظ على الوقت. ولدي ممثل أستراليا. تفضل رجاءً.

إنغرام نيبلوك: مرحباً، معكم إنجرام نيبلوك من أستراليا. أوافق تماماً على أن الوعي بمشكلة RDRS مشكلة كبيرة. كانت الإحصائيات التي رأيتها هي أنه، على ما أعتقد، كانت هناك ستة طلبات من أستراليا في المجموع، منها طلبان فقط من جهات إنفاذ القانون. ونحن نحاول القيام ببعض الأعمال داخلياً لزيادة الوعي إلى حد ما.

ولكنني كنت أتساءل فقط، وهذا سؤال عام نوعًا ما، هل لدى أي شخص قصص نجاح حول زيادة الوعي بـ RDRS وما يقدمه؟ أنا حريص حقًا على سماعها حتى نتمكن من محاكاتها في مشاركتنا. أجل، نحن نحاول حقاً زيادة الوعي، لكن الأمر صعب بعض الشيء.

غابرييل أندروز: إذن، أولاً وقبل كل شيء، أريد أن أوضح أنني ممتن للغاية لكل الجهود التي بذلها موظفو ICANN لرفع مستوى الوعي بين مجتمعات مقدمي الطلبات المتعددة لتشمل جهات إنفاذ القانون. قبل حوالي ثلاثة أسابيع، كنتُ معهم في مقر اليوروبول لأتحدث إلى مختلف وكالات إنفاذ القانون الأوروبية حول هذا الموضوع، في محاولة لزيادة الوعي. ومؤخراً، وأنا في طريقي إلى إسطنبول، توقفت في ولاية كنتاكي للتحدث إلى شركائي في الولاية والشركاء المحليين داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك، في كل مرة كنا نعقد فيها هذه المحادثات، كنت أرى أن حوالي 1 من كل 20 وكالة إنفاذ قانون في القاعة كانت تعلم بالأمر قبل أن نتكلم عنه في ذلك اليوم. هذه هي تجربتي القصيرة.

ما أستخلصه من هذا هو أن رسائل الدعاية التي نستخدمها في الوقت الحالي لا تؤدي المهمة التي نرغب في أدائها بشكل كامل. وهذا مرة أخرى هو السبب، حسب اعتقادي، الذي يدفعني إلى الاعتقاد أنه من المهم جدًا أن يكون هناك طريق نحو وجود رابط مباشر مع نظام RDRS يظهر في بيانات التسجيل نفسها، لأنه لعقود من الزمن، كان المحققون والعاملون في مجال الأمن السيبراني يستخدمون أدوات الواجهة الأمامية المفضلة لديهم للاستعلام عن أنظمة WHOIS هذه. ويمكن أن تكون هناك المئات من الأدوات المختلفة التي يتم استخدامها، حيث تقوم ICANN بإدارة واحدة منها، والعديد من الأدوات الأخرى التي يديرها بائعون تجاريون ومواقع إلكترونية وغيرها. وبغض النظر عن الأداة التي تستخدمها، هناك قاسم مشترك واحد: جميعهم يحصلون على نفس بيانات WHOIS. وإذا كان هناك رابط بينهما، فإنك ستصل إلى مجتمع مقدمي الطلبات بغض النظر عن مكان وجودهم في العالم.

لهذا السبب دفعنا هذه الفكرة جانباً. من الواضح أن الأمر سيتطلب بعض المتابعة لأنه لم يتم تنفيذه أو حتى الاتفاق عليه بعد، ولكن ربما تكون هذه هي الوسيلة الأكثر فعالية لزيادة الوعي، في رأيي الشخصي.

نيكولاس كاباليرو: شكراً لك على ذلك يا غاب. لدي ممثلو المملكة المتحدة والهند وكندا. تفضل يا ممثل المملكة المتحدة.

نايجل هيكسون: إن شكرًا جزيلاً نيكولاس. نايجل هيكسون، ممثل المملكة المتحدة. عذراً، سأختصر في حديثي. بادئ ذي بدء، أود أن أشكر فريق PSWG على مشاركتهم معنا. أعلم أننا لم نعقد اجتماعًا رسميًا مع فريق PSWG، ولكن أشكرهم مرة أخرى على العمل الرائع الذي يقومون به وشكرًا لكم على التحديثات التي قدمتموها هذا الصباح.

حقاً، أعني، لقد رأيت المخطط البياني الذي عرضه غابرييل من قبل. أحب الخطوط المتعرجة. ولكنني أريد أن أسألكم، (وأنا أعلم أننا تطرقنا إلى هذا الأمر من قبل بدرجة أو بأخرى) متى سيكون الوقت مناسباً لـ GAC، إن صح التعبير، للعودة بتعليقات جوهرية حول ما يمكن أن نعتبره أوجه قصور أو قضايا أخرى تتعلق بنظام RDRS لأنني عندما أعرض هذا الرسم البياني على أشخاص آخرين, فسيبدو لهم الأمر كما لو أنك قدكت لهم زجاجة شراب ممتلئة قائلا: "لديك زجاجة كاملة يمكنك أن تستمتع بها"، وفي النهاية لا يحصلون إلا على قطرات منه، ولن يسعدهم ذلك. وكما تعرفون يبدو الأمر كذلك إلى حد ما. وأنا أعلم أن هناك أسبابًا وجيهة لذلك، ولكن عندما ينظر المرء إلى الرقم الذي ... حسنًا، هناك رقمان. عندما ننظر إلى الرقم المذكور وهو 30% أو أكثر من الطلبات التي تقدم إلى أمناء سجلات غير المشتركين في المخطط، فإن هذا أمر مثير للقلق فعلاً. وبالطبع رقم حالات الرفض أيضًا، على الرغم من أنني أعلم أن هناك أسبابًا وجيهة لذلك.

إذن كان السؤال الحقيقي هو: متى علينا أن نبدأ في تقنين أفكارنا؟ شكرًا.

غابرييل أندروز: أستطيع أن أرى أنه حتى داخل لجنة RDRS الدائمة، لم نصل بعد إلى مرحلة تحديد الجدول الزمني لإصدار تقرير نهائي عن عمل تلك اللجنة. نحن نعلم أنه من المقرر ألا يستمر نظام RDRS أكثر من عام واحد. لكن ليست لديّ وجهة نظر واضحة حول الجدول الزمني الذي يتم الحديث عنه خلال عمل اللجنة حتى الآن. ولكنني أدعو الآخرين إلى مناقشة ما إذا كانت GAC تريد تقديم مشورة خاصة بها.

نيكولاس كاباليرو: شكراً لك على ذلك يا غاب. وأدرك أن الموعد النهائي هو يناير/كانون الثاني المقبل، أليس كذلك؟

غابرييل أندروز: أعتقد أنه تم تفعيل RDRS في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي. إذن ستنتهي مدة السنتين في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، أي بعد عام تقريباً من الآن.

نيكولاس كاباليرو: حسنًا، شكرًا جزيلًا لك. لدي الآن ممثل الهند ثم كندا.

تي سانتوش: شكرًا سيادة الرئيس. وكما نرى من خلال الرسوم البيانية، يبلغ عدد عمليات البحث الأولية حوالي 18,000 عملية بحث، منها 5,967 عملية تتضمن أن [...] من نطاقات ccTLD، طلبات بحث غير مسموح بها. فهل يمكن لفريق PSWG، بالإضافة إلى GAC، المشاركة مع ccNSO؟ نظرًا لأن لدينا اجتماعًا في الصباح الباكر يوم الأربعاء، هل يمكننا المشاركة مع منظمة ccNSO، وطلب انضمام مشغلي ccTLD إلى RDRS؟ شكرًا.

نيكولاس كاباليرو: لن تكون لدي مشكلة مع القيام بذلك من منظور GAC. يمكننا فعل ذلك إذا وافق الجميع. لا أرى مشكلة ما لم -- أوين، تفضل.

أوين فليتشر: بالتأكيد. سأضيف شيئاً آمل أن يكون مفيداً. معكم أوين فليتشر من NTIA في الولايات المتحدة. أعتقد أنه من المهم أن ندرك، إذا أردنا أن نطرح هذا السؤال، أنه، كما ذُكر سابقا، فإن المشاركة في نظام RDRS طوعية.

وبالإضافة إلى ذلك، أنا لست متأكداً من الجواب على هذا الجزء من السؤال، ولكن أعتقد أن هناك تساؤلًا حول ما إذا كانت هناك طريقة تقنية لتحقيق هذا مع نطاقات ccTLD. أعني أنه من الواضح أن هناك فرقًا بين نطاقات ccTLDs ونطاقات gTLD من ناحية السياسة. ولكن طالما أننا نوضح أن الأمر طوعي، وكانت هناك نطاقات ccTLD مهتمة باستكشاف الفكرة، فإنه بالنسبة لي على الأقل سؤال عادل.

نيكولاس كاباليرو: أجل. وبالعودة إليك يا ممثل الهند، ومن وجهة نظر إجرائية، فيمكننا أن نقوم بذلك بشكل مثالي إذا اتفقنا جميعًا وتوصلنا إلى إجماع.

وبعد ما تقدم، لدينا ممثل كندا الآن.

رجل غير معروف: شكرًا يا نيكو. وشكرًا لفريق PSWG على كل هذا العمل وعلى حضوركم معنا. وهذا رائع.

وبالنسبة للنقطة التي أثارها زميلي من أستراليا حول التوعية ومدى أهميتها، خاصةً في هذه المرحلة التجريبية الحاسمة، فقد نظمنا مؤخرًا ورشة عمل مع RCMP، وهي وكالة إنفاذ القانون الخاصة بنا، ومع ICANN وTucows، مسجلنا وأمين سجلاتنا. وأعتقد أن 50 شخصًا حضروا من جميع جهات إنفاذ القانون. وقد لاقت استحساناً كبيراً جداً. وبالتالي فهناك بالتأكيد استعداد تام من جانب ICANN للحضور وتقديم شرح تفصيلي عن ذلك والتأكد من أن الناس على علم بهذا الأمر. وكما قلت، خاصةً خلال هذه المرحلة التجريبية التي لم يتبق منها سوى عام واحد، فإن الوعي هو المفتاح الحقيقي، والإقبال مفتاح مهم كذلك. ولذا فإنني أشجع الناس على النظر في مبادرات مماثلة إذا كانوا يريدون الترويج لها. شكرًا.

غابرييل أندروز: أريد فقط أن أشكركم على قيامكم بذلك. لم أؤكد على هذه النقطة من قبل، لكنني سأؤكد عليها الآن. لقد اكتشفت صعوبة القيام بأمرين في نفس الوقت عند العمل على التوعية. أحدهما هو تشجيع زملائي في أجهزة إنفاذ القانون على استخدام هذا النظام وتقديم الملاحظات. والثاني هو وضع توقعات واقعية: لأنّه يتم تشغيل خدمات الوكيل في معظم الوقت للتسجيلات الحديثة، ولأن أمناء السجلات يختارون حاليًا الاستجابة عن طريق خدمات الوكيل الخاصة بهم، ويحتاج المحققون إلى معرفة ذلك. وإلا فقد ستواجههم خيبة أمل غير متوقعة.

وبالتالي فإن هناك توازناً في الرسائل التي يتم إرسالها، ولكننا نقدر كثيراً كل المساعدة المقدمة للتوعية لدى جهات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء الأخرى. شكرًا.

لورين كابين: وأريد فقط أن أتوقف قليلاً لأتأمل بعض النقاط التي سمعناها. أولاً، في هذا الرسم البياني، نرى أنه على الرغم من وجود الكثير من الطلبات، إلا أن هناك نسبة ضئيلة من الطلبات الممنوحة. ونسمع أيضاً أن هناك تحديات تواجه الأشخاص الذين يعرفون بوجود هذا النظام. وسمعنا أيضًا مجموعة من المخاوف من أنه حتى لو حصل الأشخاص على رد، فقد لا يكون ذلك الرد هو ما يبحثون عنه -- أي قد يكون ردًا يشير إلى الوكيل، وليس المسجل الأساسي.

وهذا كله يعني أنه إذا كان من استنتجنا أنه لا يوجد طلب للحصول على بيانات WHOIS لتسجيل النطاق استنادًا إلى هذا البرنامج التجريبي فإنه لن يكون بالضرورة الاستنتاج الصحيح بالمرة. أعتقد أن ما نسمعه هو أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا النظام، وفي الحقيقة، كان هدف التجربة هو جمع البيانات.

وبالتالي فإنني أعبر هنا عن رغبتنا في أن نكون حذرين للغاية بخصوص الاستنتاجات التي نتوصل إليها فيما يتعلق بهذه البيانات وأن نضع في اعتبارنا التحديات العديدة التي نسمع عنها من نواحي التوعية، ومن ناحية سهولة القدرة على استخدام النظام، ومن ناحية ما إذا كان النظام قادرًا بالفعل على توفير ما أُريد منه أن يوفره في الأصل. ولذلك فإنني أريد أن أتأكد فقط من أن يضع الناس هذه الأمور في اعتبارهم عند وصولنا إلى نهاية RDRS وطرح السؤال: "حسنًا، هل نحتاج بالفعل إلى بيانات تسجيل النطاق؟ هل نحتاج إلى إمكانية الوصول إلى ذلك؟" وهذا سؤال مهم جدًا.

نيكولاس كاباليرو: شكراً جزيلاً لكِ يا لورين. هل لدينا أية أسئلة أخرى؟ حسنًا، تفضل، من فضلك.

[فريدريكو]: نعم، شكرًا لكم. لدي سؤال. أنا [فريدريكو] من بلجيكا. لديّ شخصياً خبرة كمستخدم لـ RDRS، لكنني أريد أن أشارك الجميع سؤالاً أولاً: من هو المستعد لدفع المال، وما هو مقدار المال الذي [محجوب] للخصوصية؟ هل يوجد هنا من هو قادر ومستعد لإعطاء المال الذي سيكون [محجوب] للخصوصية؟ إذن السؤال هو: عندما نثق في اسم النطاق وندخل على المواقع الإلكترونية ونتلقى رسائل البريد الإلكتروني، فإننا نريد أن نعرف من يقف وراءه، وإذا لم نتمكن من ذلك، ولم تكن لدينا المعلومات الأساسية، فكيف يمكننا أن نثق فيه؟

وأريد أن أفهم، عندما نتحدث عن أشخاص [غير مسموع] وشركات ومنظمات، ما هو سبب وضع محجوب للخصوصية؟ لا أرى أي سؤال. لا أطلب الحصول على اسم السكرتير الذي نشر الطلب ورقم هاتفه الشخصي. ليس هذا هو الطلب. من هو الشخص [غير مسموع] حقاً، أو الشركة، أو المنظمة، أو التفاصيل الأساسية؟ يجب أن تكون موجودة هناك. شكرًا.

غابرييل أندروز: وسأقول أن هذا سؤال لا يمكن الإجابة عليه إلا من قبل أمناء السجلات، على ما أعتقد. لا أريد أن أتكلّم بالنيابة عنهم، ولذلك سأتفادى الحديث باسمهم، إذا سمحتم لي.

نيكولاس كاباليرو: ولذلك سنحيل الإجابات إلى أمناء السجلات.

والآن فيما يتعلق بالمال في القاعة، فأنا لا أعرف ما يكفي عن ذلك. شكراً لك على أي حال على السؤال.

ولدي ممثل أستراليا. تفضل رجاءً.

إنغرام نيبلوك: عذرًا، لدي سؤال أخير سريع، فقط للتأكيد: هل سيتم في نهاية هذه الفترة التجريبية إيقاف الخدمة.

غابرييل أندروز: لم يتم البت في ذلك بعد. هذا واحد من الأسئلة الكبيرة، وأريد أن أشير إلى أنه على الرغم من التحديات التي مررنا بها مع نظام RDRS، إلا أن له بعض الفوائد الكبيرة أيضًا. لقد استخلصنا نقاطًا مستفادة مهمة للغاية حول كيفية إعادة تكرار أو تحسين نظام RDRS أو الاستفادة من هذه الدروس الرئيسية والنظر في كيفية عمل نظام يخلفه مثل نظام SSAD. ولكن هناك شكوك كثيرة حول ما سيحدث في نهاية هذا البرنامج التجريبي الذي يمتد لعامين حالياً، وسيكون على المجتمع أن يقرر، بالتعاون مع GNSO، مصير هذا البرنامج.

وأنا أقول إن بعض الأعمال المهمة التي ناقشناها تتضمن المصادقة على تطبيق القانون وتمكيننا من القيام بهذا العمل بطريقة بناءة. إن وجود نظام RDRS يمكّننا من اتخاذ إجراءات ملموسة في الوقت الحالي لاختبار هذه الأنظمة، ولا أعرف كيف يسير هذا العمل في بيئة تغيب مثل هذه الأنظمة عنها. هذا سؤال مفتوح آخر.

نيكولاس كاباليرو: لا أرى أي يد مرفوعة. هل هذا طلب قديم، ممثل أستراليا؟

حسناً، فلننتقل إلى الخطوة التالية. يسعدني الآن أن أعطي الكلمة لأوين فليتشر من الولايات المتحدة، الذي سيطلعنا على تفاصيل بيانات الدقة والتسجيل. الكلمة لك يا أوين.

أوين فليتشر: شكرًا يا نيكو. مرحباً، أنا أوين. إذا أردتم الاستراحة، فقوموا بالتمدد. هذا موضوع جديد في جلسة مكثفة. لنرَ إلى أي مدى يمكننا تقديم ملخص موجز عن وضع الدقة في الوقت الحالي وخلفية ذلك حتى نتمكن من الدخول في نقاش مثمر حول ما تراه GAC في هذه المرحلة.

سنبدأ الحديث في هذه الشريحة ببعض المعلومات الأساسية. تتعلق النقطة الأولى هنا بتعليق قديم لـ GAC حول هذه المسألة. إذن، عملية تطوير السياسات المعجّلة المشار إليها في النقطة الأولى هي التي كانت تحتوي على جميع الأسهم على الرسم البياني الذي عرضته لورين في وقت سابق. تم في إطار المرحلة الثانية النظر في قضايا دقة بيانات تسجيل النطاقات. وقد قدمت GAC بيانًا حينئذٍ تضمن عدم تأييدها لاستنتاج تأجيل العمل على هذه المسألة. وقد أشار تعليق GAC إلى أنه يجب ضمان دقة البيانات حسب الغرض الذي تتم معالجة البيانات من أجله. وأشارت أيضًا إلى أن من شأن الإفصاح غير الدقيق عن البيانات أن يبطل الغرض من SSAD، وهو نظام إفصاح

مركزي، وقد يؤدي إلى انتهاك قواعد حماية البيانات. وقد واصلت GAC منذ ذلك الحين بالطبع التعبير عن اهتمامها بموضوع دقة بيانات التسجيل، بما في ذلك في ICANN80 حيث أشار بياننا إلى هذه المسألة وأشار إلى أهمية الدقة لأهداف عديدة منها أهداف إنفاذ القانون.

هناك بضع نقاط أساسية أخرى. هناك تساؤلات حول مدى دقة بيانات التسجيل الحالية. في تقرير عام 2019 الموضح في إحدى هذه النقاط، قُدِّر معدل عدم دقة البيانات بنسبة 30 إلى 40% قبل عام 2019. أفترض أيضًا أنه من المهم أن نضع في اعتبارنا تعريف الدقة هنا. أعتقد أننا سنتطرق إلى ذلك لاحقاً. كما تمت الإشارة إلى أهمية الدقة بالنسبة لـ DNS واستقراره ومرونته في التقرير النهائي لمراجعة SSR2 في عام 2021.

لذلك انطلاقاً من هنا ومروراً بالمزيد من الشرائح، سوف ندخل في المزيد من التفاصيل الخاصة بالعمليات التي نبحث الآن في كيفية متابعتها. لذا في عام 2021، طلب مكتب GNSO من منظمة ICANN ملخصا موجزا لتستفيد منه عملية تحديد نطاق السياسات. وذلك استعدادًا لأعمال تطوير السياسات المحتملة المتعلقة بدقة بيانات التسجيل.

هناك بعض النقاط هنا حول ما تضمنه ذلك التقرير الموجز، بما في ذلك تقييم آثار GDPR والمواصفات المؤقتة لبيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام gTLD التي كان الهدف منها استكمال تفسير آثار GDPR على أساس مؤقت قبل الانتهاء من سياسة بيانات التسجيل الجديدة هذا العام في إطار مرحلة مختلفة من برنامج EPDP. واقترح التقرير الموجز إجراء دراسة حول قياس الدقة، وهو ما ينطوي على الوصول إلى بعض بيانات التسجيل غير العامة.

هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية؟ شكرًا. إليكم بعض المعلومات الأساسية حول جهود فريق تحديد نطاق الدقة وأين وصل الآن. تم تشكيل فريق "تحديد نطاق الدقة" في عام 2021 لتسهيل فهم المجتمع لهذه المشكلة والمساعدة في تحديد نطاق المشكلة وتحديدها وجمع الدعم اللازم وطلب تقرير عن المشكلة.

وقد مر هذا بعد ذلك بعدة مراحل من تقديم المداخلات في ICANN. Org في النقاط الفرعية هناك، تحت النقطة الثانية. تم اقتراح العديد من الوسائل الممكنة للتقدم إلى الأمام في تحليل دقة بيانات التسجيل. أوصى فريق تحديد النطاق، في سبتمبر/أيلول 2022، بثلاثة أمور هنا. إنها مرقمة 1، 2، 3. أحدها كان توقف العمل بشكل مؤقت في فريق تحديد النطاق فيما يتعلق بالمقترحات التي تتطلب الوصول إلى بيانات التسجيل، وهو تحدٍ مستمر. كانت هناك بعض

الطرق المقترحة الأخرى للمضي قدمًا في هذه القائمة أيضًا والتي يمكنكم الاطلاع عليها لاحقًا والنقر على جميع الروابط الخاصة بها لإجراء بحث شامل في الخلفية إذا كنتم ترغبون في ذلك.

ومع ذلك قرر مجلس GNSO إيقاف عمل فريق تحديد النطاق مؤقتًا، بما في ذلك تأجيل النظر في التوصيتين 1 و2 أعلاه لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وقد تم تجديد التأجيلات لمدة ستة أشهر منذ ذلك الحين، بما في ذلك في سبتمبر 2024. وخلاصة القول هي أن جهود فريق GNSO لتحديد نطاق الدقة متوقفة حاليًا وظلت كذلك لبضع سنوات.

الشريحة التالية، من فضلك. منذ حوالي عام تقريبًا وتحديدًا في أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان هناك تحليل لمنظمة ICANN أوصى بطريقتين جديدتين يمكن اتباعهما في تحليل دقة تسجيل البيانات. وقد تمثلت تلك الطريقتان في تحليل بيانات تدقيق أمين السجل أو النظر في ممارسات معينة لنطاقات ccTLD.

هناك نبذة مختصرة عن هذه الفترة التاريخية في الشريحة التالية، لكنني سأشير أولاً إلى أنه كان هناك نقاش حول ما إذا كانت من شأن مواصفات معالجة البيانات أن تسمح لمنظمة ICANN بالوصول إلى مزيد من بيانات التسجيل حتى تتمكن من تحليل دقة تلك البيانات. ولذلك تم طرح مسودة مواصفات معالجة البيانات المعمول بها في اتفاقية اعتماد أمين السجل واتفاقية السجل للتعليق العام في وقت سابق من هذا العام، ولكن مجلس إدارة ICANN أوضح أن تلك المواصفات لن تمنح ICANN إمكانية الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة بطريقة تسمح لها بدراسة الدقة على نطاق واسع وفق ما تم اقتراحه سابقًا. وذكر المجلس بعد ذلك مرة أخرى (هناك تعليق أدناه في النقطة الأخيرة) أنه حتى مع تطبيق المواصفات، فلن يكون ذلك حلاً للمشكلة.

الشريحة التالية رجاءً. يذكر الكثير منكم ممن حضر معنا في هذه القاعة يوم أمس أننا تحدثنا مع مجلس GNSO وتناولنا هذه المسألة. إذن لقد أشرت في الشريحة السابقة إلى مقترحين من المقترحات الأخيرة حول طريقة محتملة للتقدّم في تحليل البيانات (يشير الماوس إلى ذلك)، أو تحليل بيانات تدقيق أمين السجل أو النظر في ممارسات ccTLD.

لنعد إلى الشريحة التالية، من فضلكم. إذن ما سمعناه من المجلس بالأمس هو أنهم يرون أن المقترحات الحالية لن توفر بيانات كافية للمضي قدمًا في العمل على الدقة، وقد وضع مكتب GNSO مجموعة من الأسئلة الأساسية التي قدموها إلى منظمة ICANN للحصول على تعليقات

والتي سيقدمونها بعد ذلك إلى أعضاء المجتمع، بما في ذلك GAC، للحصول على تعليقاتهم لإثراء الأفكار الجديدة المحتملة للمضي قدمًا في هذه المسألة.

كما سأشير أيضًا إلى أنه بعد هذه الجلسة مباشرةً، سيكون لدينا اجتماع ثنائي بين GAC ومجموعة الأطراف المتعاقدة، وأعتقد أن دقة بيانات التسجيل مدرجة على جدول أعمال ذلك الاجتماع . ولذلك قد نسمع عن ممارسات ومتطلبات الأطراف المتعاقدة الحالية من منظمة ICANN بخصوص متطلبات الدقة في العقود الحالية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو "أين يذهب بنا هذا"؟ حسناً، عندما يقدم أو يرسل مكتب GNSO قائمة أسئلة الشروط الحدية لتقديم الملاحظات حولها، فقد ترغب GAC في مراجعتها والنظر في تقديم ملاحظات عليها مع مواصلة مشاركتنا في الوقت نفسه في دعم إعادة إطلاق أعمال فريق تحديد نطاق الدقة لأن ذلك كان موضوع تعليقات GAC في السنوات الأخيرة، ونأمل أن نشهد إعادة إطلاق هذا العمل.

وأعتقد أن هذا يقودنا إلى ما وصلنا إليه الآن.

نيكولاس كاباليرو: شكراً جزيلاً لك على هذا يا أوين. لكن لديّ سؤال. وبينما ننتظر أسئلة GNSO، ما الذي توصون به الآن؟

أوين فليتشر: حسنًا، أعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ جميعًا في التفكير في هذه المسألة مرة أخرى بالتفصيل. كان عمل فريق تحديد نطاق الدقة متوقفًا لفترة طويلة، وتوفر أسئلة GNSO مبادرة جديدة واضحة يمكن أن تنتج عنها أفكار مثمرة للمضي قدمًا. ربما نركز فقط على محاولة إعداد إجابات مناسبة هناك، ما لم يتوصل أي شخص إلى حل جديد محتمل خاص به للسماح بالوصول إلى بيانات التسجيل حتى يمكن تحليلها لأغراض تقييم الدقة. ولكن سأستغرب إذا حدث ذلك.

نيكولاس كاباليرو: وبالمناسبة، سنكون سعداء للغاية للمراجعة والتحليل، بكل الوسائل. قبل أن أفتح المجال للأسئلة والتعليقات، أود أن أطرح نفس السؤال على لورين في ... آسف لوضعك في هذا الموقف، ولكنني سأطرح نفس السؤال عليكم أنتم الأربعة. إذن بماذا تنصحني؟

لورين كابين: أعتقد أننا أمام تحدٍ كبير. أعتقد أننا سمعنا من أجزاء مختلفة من المجتمع عدة مخاوف مختلفة. إذن لو أردنا أن نأخذ استطلاعات الرأي، الاستطلاعات المتطرفة، كان الوضع قبل GDPR وضعًا علنيًا، وهذا خلق العديد من التحديات، خاصةً مع انتهاكات الخصوصية وكل ما يترتب عليها، والتي قد تشمل انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان.

هناك أيضًا وجهات نظر تقول: "لا حاجة إلى الدقة، يجب أن يكون كل شيء مجهول الهوية، وبهذه الطريقة، يكون الجميع محميًا." ويمكنني أن أقول، إذا تطرقت إلى تلك الاستطلاعات المتطرفة، فستواجهك مجموعة متنوعة من التحديات والعقبات التي تصاحب دائمًا الآراء المتطرفة.

وبالتالي فإنني أقول إن المشكلة بالنسبة لـ GAC هي: أين سنجد هذا الحل الوسط الذي نأخذ فيه بعين الاعتبار الاحتياجات المتعلقة بالدقة، والاحتياجات المشروعة؟ ونحن نسمع مصطلحات الأمن والاستقرار والمرونة كثيرًا، لأننا إذا لم نتمكن من التواصل مع من يقف وراء اسم النطاق، فسنواجه جميع أنواع التحديات التقنية. وهذا أمر منفصل وبعيدًا عن الحاجة إلى حماية الجمهور من الجريمة أو إبلاغ الضحايا وجميع الأسباب المشروعة الأخرى.

ومن ثم هناك أيضًا بعض الضمانات المشروعة التي يجب أن تكون موجودة في سيناريوهات معينة عندما تكون هناك مخاوف تتعلق بحماية الأشخاص الذين يرغبون في التعبير عن آرائهم السياسية أو الدينية. هناك منطقة معينة نشعر فيها بالقلق الشديد حيال الضمانات.

وأقول إن هناك إمكانية للتوفيق بين هذه المصالح وتحقيق التوازن بينها، ولكن لا يمكن أن نذهب إلى التطرف في هذا الأمر لأنه عندئذ لن تتحقق المصالح المشروعة بالقدر الكافي. عليك أن توازن بين الحاجة إلى السلامة العامة وحماية الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية. ولهذا سأقول إذا كنت سأطرح تحديًا على الجميع، فسيكون التحدي هو التفكير في كيفية التوفيق بين تلك المصالح وتجنب ذلك التطرف.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا لك، لورين. غابي، هل هناك أي أفكار يمكنك مشاركتها معنا؟

غابرييل أندروز: لا أتذكر الرسالة التي صدرت عن GAC، وبالتالي أعتذر لافتقاري للتفاصيل التاريخية هنا. ولكنني أذكر أننا طرحنا مساراً محتملًا للمضي قدمًا لا يتطلب الوصول إلى بيانات التسجيل الحالية وربما لا زال بإمكاننا اختبار قدرة أمناء السجل على معرفة ما إذا كانوا يقبلون بيانات دقيقة مقارنةً مع بيانات غير دقيقة. وهذا مما ظهر لأننا جميعًا، على ما أعتقد، نعمل في مؤسسات نتلقى فيها أحيانًا رسائل بريد إلكتروني مزيفة للتصيد الاحتيالي. أليس كذلك؟ يمكننا جميعًا أن نتعاطف مع هذه الحالات، فعندما يتعاقد أرباب عملنا مع شركات لإرسال رسائل بريد إلكتروني إلينا فننقر عليها تلقائيا، أو ربما نكون موظفين جيدين وننتبه ونقول: "أوه، تبدو هذه الرسالة مريبة. وسأتخذ إجراءات لمنع هذا الخطر."

كنا نتساءل في بيانات GAC السابقة: هل يمكن لـ ICANN أن تفعل نفس الشيء مع بيانات التسجيل؟ تمامًا كما يتعاقد أرباب عملنا مع شركة ما لإرسال رسائل البريد الإلكتروني المزيفة هذه، ألا يمكن أن تمكن ICANN أمناء السجلات، ضمن عقودهم معهم، من إجراء تسجيلات اختبارية مختارة باستخدام بيانات غير دقيقة لتمكينهم من قياس مدى قدرة الممارسات الحالية على منع حدوث تلك التسجيلات؟ أعتقد أنه لا تزال هناك اتصالات جارية ذهاباً وإياباً فيما يتعلق بما إذا كان ذلك ممكناً، لكنني لاحظت أن هذا من شأنه أن يتجاوز بشكل أنيق فكرة الوصول إلى بيانات التسجيل الحالية.

نيكولاس كاباليرو: شكراً جزيلاً لك يا غاب. ميلينا، هل ترغبين في إضافة أي شيء؟

ميلينا سترونجي: نعم، وشكرًا لك على *رنين الهاتف*... حسنًا. لا أعرف ما الذي يحدث. يرن الهاتف في كل مرة أتحدث فيها. إذن لا، شكراً على سؤالك. أعتقد أنه سؤال مثير للاهتمام ومهم للغاية.

وأيضًا، لدي ملاحظة صغيرة قبل الشروع في استكشاف الحل، أعتقد أنه من المهم أن أذكركم بما ذكره أوين أيضًا: وهو أن هذا العمل أُجّل مرات عديدة جدًا، وتم تأجيله كل ستة أشهر لأسباب مختلفة، وهذا بصراحة أمر مثير للقلق. فعلى سبيل المثال، كان من بين هذه الأسس تأجيل العمل

على الدقة حتى يتم الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقيات حماية البيانات بين ICANN والأطراف التي أجرتها معها، أو في غضون ستة أشهر أو الموعد الأقرب منهما، [إذا تذكرتم]. ثم بيّن مجلس إدارة ICANN أنه لا توجد تبعية بين الاثنين. ونرى الآن وجهة نظر مختلفة لدى GNSO مثل هذا السؤال الذي تم تعميمه حول مسألة تحديد النطاق. وهذا يثير التساؤل قليلاً، مثل، حسناً، سنبدأ العمل، ولكن ماذا لو كانت هناك وجهة نظر أخرى وسبب آخر للتأجيل؟ ومن ثم، فمتى سينتهي ذلك؟ وأعتقد أننا أكدنا مرارًا وتكرارًا على مدى أهمية هذه المسألة.

وبالتالي فعلينا أن نضمن أن جميع المساهمات في المستقبلية ستكون ذات فائدة. وكما قالت لورين، ثمة حاجة للتوازن بالتأكيد.

وإذا كان بإمكاني أخذ بضع لحظات -- لم تضع GAC [على رأسها] [القبعة] الأوروبية، لأنكم تحدثتم بشكل شخصي، ولأن لمكتب GNSO بدوره تساؤلات حول تأثير NIS2، على سبيل المثال -- NIS2، الذي يحدد بعض متطلبات الدقة التي نتوقع أن يكون لها تأثير في النهاية.

أعتقد أن جميع هذه المناقشات مهمة، ولكن المهم الآن هو أن يقدم المجتمع بأكمله وجميع أعضاء GAC، بالطبع، أكبر قدر ممكن من المساهمات حول هذه الأسئلة التي أثارتها GNSO وكذلك السلطات القضائية الوطنية، ثم نجمع كل هذه المساهمات ونتمنى الأفضل.

نيكولاس كاباليرو: شكراً جزيلاً لكِ على كلامك يا ميلينا. في الحقيقة، لدينا سؤالان موجهان إلى GAC بأكملها، الأول (يمكنكم رؤيتهما على شاشاتكم)، هل هناك حاجة إلى مشورة GAC بشأن أي من هذه المواضيع؟ هذا هو السؤال الأول. والثاني هو، ما هي الموضوعات التي يجب أن تسلط GAC الضوء عليها بصفتها موضوعات ذات أهمية؟ أو ربما ترون أنه لا توجد أسئلة يجب طرحها أصلا. ومرة أخرى، فنحن من يقرر هذا.

الكلمة مفتوحة. يبدو أن الخيار الأخير هو الخيار الصحيح. هل عدم طرح أسئلة على الإطلاق هو الخيار الأفضل؟ لدينا ممثل المفوضية الأوروبية. تفضل رجاءً.

جيما كارولييلو: شكرًا يا نيكو. أعتقد أن الموضوعات (جميعها) يجب أن تندرج بطريقة أو بأخرى ضمن القضايا المهمة لأسباب مختلفة. وقد أثار نظام الوصول انتباه جميع الزملاء. ولدينا موضوع الطلبات

العاجلة، وموضوع الدقة. سواء كانت هناك حاجة للمشورة أم لم تكن، ولست في وضع يسمح لي بالحكم على ذلك. كما أريد أن أقول أيضاً: دعونا ننتظر حتى نعقد اجتماعاً مع مجلس الإدارة لأن ذلك قد يؤثر أيضاً على رأينا في ضرورة المشورة من عدم ضرورتها، لأن هذه المشورة موجهة إليهم. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلاً لك ممثل المفوضية الأوروبية. ملاحظة جيدة. التالي هو ممثل الهند.

تي سانتوش: شكرًا سيادة الرئيس. إن المواضيع التي ناقشناها وتداولناها خلال هذه الجلسة بالغة الأهمية لكل أمة من الأمم الموجودة في هذه القاعة. ونعم، أتفق مع تعليقات ممثل المفوضية الأوروبية بأن ننتظر إجراء مناقشة مع مجلس إدارة ICANN. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو: شكراً جزيلاً لك على تعليقك يا ممثل الهند. أتفق معك تماماً. إذن لدي ممثل البرتغال الآن.

سيدة غير معروفة: شكرًا. وسوف أتحدث البرتغالية. بناءً على خبرتي في GAC، أعتقد أننا لن نحصل في اجتماعنا مع مجلس إدارة ICANN على الكثير من المستجدات. أظن أن علي أن أنتظر أن يضع الجميع سماعاتهم. حسنًا. هل ارتديتم جميعاً سماعات الرأس؟ حسنًا. كنت أقول أنه بناءً على تجربتي في GAC، كلما عقدنا اجتماعًا مع مجلس إدارة ICANN، وفي اجتماعات ICANN العامة هذه، لا نحقق نتائج كبيرة. عادةً ما نحرز تقدما في الأمور بين الاجتماعات. ولذلك أعتقد أن هذه المواضيع ذات أهمية كبيرة ويجب أن تتجلى في البيان الختامي.

إذن ما الذي سندرجه هنا؟ حسنًا، أعترف أنه يمكن تحديد ذلك بعد عقد الاجتماع مع مجلس إدارة ICANN. ولكنني أعتقد أن هذه المواضيع تهمنا كثيراً، وينبغي أن تكون في البيان الختامي.

نيكولاس كاباليرو: فهل ترون أن هذا الأمر يستحق أن يكون توصية للمجلس؟

سيدة غير معروفة: معكم ممثل البرتغال. نعم، أعتقد أن ذلك قد يكون جزءًا من المشورة، ثم يمكننا بعد ذلك مناقشة الجوانب الأخرى. ولكن أعتقد أن هذه المسألة حاليا مما يجب أن يؤخذ في الاعتبار ضمن مشورتنا لأننا نقدم المشورة بشكل متواصل، ولا يزال الوضع غير واضح بالنسبة لنا. وعليه، فإنني أعتقد أن هذا مما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ويجب ألا نخجل من ذلك.

نيكولاس كاباليرو: نحن متصلون عبر الإنترنت وعلينا اختتام الجلسة. شكراً جزيلاً لكم يا أوين ولورين وميلينا وغاب. صفقوا بحرارة عليهم. شكرًا جزيلاً لكم جميعًا. إنه لمن دواعي سروري دائمًا وجودكم هنا. إذن، تم رفع الجلسة. سنجتمع مرة أخرى هنا في تمام الساعة 15:00. شكرًا جزيلًا.

[نهاية التفريغ الصوتي]